

الملكية في قرطاجة.

محمد مفتاح محمد سعد*

مقدمة: احتل نظام الحكم القرطاجي والدستور القرطاجي مكانة بارزة في الكتابات التاريخية المعاصرة، لما تمتع به من رقي وحسن تنظيم للمؤسسات السياسية القرطاجية حسب ما ورد في كتابات المؤرخين القدامى الذين أطروا ذلك النظام ونوهوا به، وعلى رأسهم الفيلسوف اليوناني أرسطو، فقد وصفته تلك الكتابات بأنه أرقى الدساتير في العالم القديم، وأنه احتل مكانة مرموقة بين الدساتير التي تمت مقارنته بها، وأن نظام الحكم القرطاجي كان أقرب من غيره في تطبيق نظام الديمقراطية بفضل ذلك الدستور، ولكن المشكلة التي تواجه الكتاب المحدثين تتمثل في تحديد هوية نظام الحكم في المرحلة الأولى من تأسيس قرطاجة، تلك المرحلة التي امتدت من تاريخ التأسيس وحتى منتصف القرن السادس ق.م، حيث غابت الوثائق والدلائل الأثرية التي تبين نظام الحكم في المدينة في تلك الفترة، كما أن أسطورة التأسيس قد ألفت بظلالها على نظام الحكم فيها وفق ما ورد في المصادر الكلاسيكية، وعليه فإن الباحث يجد نفسه أمام مجموعة من المتناقضات لا يستطيع التوفيق بينها، مما يثير الشك حول تصنيف الكتابات الكلاسيكية لنوع نظام الحكم في تلك المرحلة.

من هنا جاء الاهتمام بدراسة هذه الفترة من تاريخ قرطاجة ومحاولة استقراء النصوص، ومقارنة تلك الكتابات، ودلالاتها، للوقوف على حقيقة نظام الحكم حتى ولو بشكل تقريبي، ولإلقاء الضوء على هذه الفترة لا بد من الإجابة على جملة من التساؤلات التي من شأنها أن تُشفي غليل القارئ حول هذا الموضوع، من حيث: كيف تمّ تأسيس المدينة؟ مثلاً، وما هي علاقة قرطاجة بالمدينة الأم في الشرق؟ هل كانت عليسة ملكة بالفعل؟ ما هي أهم المؤسسات التي كانت تُدار الدولة بواسطتها الدولة في تلك الفترة؟ ما هي المعطيات التي اعتمد عليها الكتاب في تصنيف تلك المرحلة بالملكية؟ ثم من أين جاءت هذه التسمية؟ ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها يمكن لنا أن نسلط الضوء على نوع نظام الحكم في المرحلة الأولى من قيام الدولة القرطاجية، ولكن قد تواجه الباحث صعوبات جمة، تتمثل في غياب

*أستاذ التعليم العالي في التاريخ القديم- قسم التاريخ- كلية الآداب والعلوم- جامعة المرقب- مسلاته- ليبيا.

الوثائق التي تبين نظام الحكم، وغياب الدليل الأثري، وقلة المصادر التي تبحث في هذا الموضوع بشكل دقيق، لذا جاءت هذه المحاولة معتمدة على بعض المصادر الكلاسيكية، ولكن بطريقة مختلفة اعتمدت فيها على الاستنتاج غير المباشر، ومستنيرين في الوقت نفسه بكتابات بعض الكتاب الذين سبقونا في هذا المنحى راجين من الله التوفيق والسداد.

تمهيد: قرطاجة هي مدينة فينيقية أُسست في الشمال الإفريقي فيما أُصطلح عليه المؤرخون بمنطقة المغرب القديم من قبل مجموعة من التجار الذين قدموا من الشرق إلى سواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال الألف الثانية قبل الميلاد كما تحدثنا الكتابات التاريخية¹، حيث أسسوا عديد المحطات والمراكز التجارية في المنطقة، فكانت السواحل الجنوبية للبحر المتوسط المقصد الرئيس لأولئك التجار لما تمتعت به تلك السواحل من موقع استراتيجي مهم إذ مثل حلقة الوصل بين بلاد ترشيش (أسبانيا الحالية) مصدر المعادن في الغرب، ومنطقة الشرق التي هي مصدر الطلب لتلك المعادن، فضلا عما توفر بها من مواد خام لازمة لتجارهم، وكثافة سكانية لتصريف بضائعهم، ومن بين تلك المراكز التي تحولت إلى مستوطنات فيما بعد، برزت مستوطنة تحولت إلى مدينة قُدِّر لها أن تكون عاصمة لأعظم إمبراطورية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في وقت من الأوقات، وأحدى الحضارات القديمة في المنطقة التي لعبت دورا بارزا في إخراج منطقة المغرب القديم من العصور الحجرية، والانتقال بها إلى العصور التاريخية كما يراها البعض².

تأسيس المدينة: اختلفت الروايات التاريخية حول تأريخ تأسيس مدينة قرطاجة باختلاف المدارس التي ينتمي إليها المهتمون بتاريخ المدينة الفينيقية في غرب المتوسط، فأصحاب المدرسة الكلاسيكية — وهم الذين يعتمدون على كتابات المؤرخين القدامى أمثال هيرودوت وديودور الصقلي، وبليني، وغيرهم كأساس لكتاباتهم عن تاريخ العالم القديم، إذ أنهم يعتمدون على تلك الكتابات كمفاتيح لعمليات الكشف الأثري- فهؤلاء يرون أن تأسيس المدينة يعود إلى نهايات الألف الثانية ق.م، ويحددونها بنهاية القرن الثالث عشر ق.م، مستندين في ذلك على بعض النصوص القديمة وعلى رأسها فيلوستوس السرقوسي، الذي يعيد تاريخ تأسيس قرطاجة إلى ما قبل سقوط طروادة، ويُنسبه إلى أسطورة تقول بأنها أسست من قبل شخصين هما (أزور وكرشيدون) قبل سقوط طروادة بحوالي خمسين عاما، أي عام 1213 ق.م تقريبا، وأيد ذلك كل من أودقسوس وأبيانوس³.

أما الفريق الآخر وهم أصحاب المدرسة الأثرية، والذين يعتمدون على الدليل الأثري كأساس يركنون إليه في تأريخهم لتأسيس قرطاجة، فيحددون القرن التاسع قبل الميلاد لتأسيس تلك المدينة، وهو التاريخ المتعارف عليه 814/813 ق.م⁴، حيث لم يعثر الباحثون على دليل أثري يتجاوز ذلك التاريخ، ومن هنا جاء اعتماد أغلب الكتابات التاريخية لنهايات القرن التاسع ق.م كتاريخ لتأسيس تلك المدينة، وحددها معظم المؤرخين بالتاريخ المذكور، محاولين التوفيق بين ما ورد في المصادر الكلاسيكية، وبين الدليل الأثري، وهذا الدليل رغم قطعته، إلا أنه لا يمكن الوصول من خلاله إلى نتائج نهائية دقيقة، بالنظر لتلاشي بعض اللقى الأثرية التي تعود لبداية الاستيطان الفينيقي، والتي تبين التاريخ الحقيقي للموقع، وكذلك إتلاف كثير من الآثار بطريقة أو بأخرى يعيق الوصول إلى الحقيقة في هذا الموضوع، هذا فضلا عن بناء المدن الحديثة على أنقاض المدن القديمة انسجاما مع التطور الديموجرافي للحضارات بشكل عام، يضاف إلى ذلك أن طبيعة الوجود الفينيقي كان مؤقتا في بداياته وهدفه المتاجرة لا أكثر، ويتميز بالتنقل المستمر، وفي أغلب الأحيان لا يترك لنا دليلا راسخا على وجوده، ومن هنا نجد أنه لا غنى لنا عن الركون في كثير من الحالات إلى ما ورد في المصادر الكلاسيكية، أو على الأقل عدم إغفالها، واتخاذها كمفاتيح للبحث العلمي، وفي اكتشاف مدينة طروادة، والحضارة الكريتية خير محفز لإتباع هذا النهج، حتى يثبت من خلاله معول الأثري صحة ما ورد في تلك المصادر، أو يثبت خلاف ذلك.

إن الاختلاف حول تاريخ تأسيس مدينة قرطاجة لا يُعد مسألة شائكة تُعيق البحث في تاريخ المدينة الحضاري، وبخاصة إذا ما تفحصنا ذلك التاريخ بنظرة ثاقبة، وتناولناه بصورة تحليلية تُمكننا من اعتبار الآراء التي وردت في هذا الخصوص قريبة من الصواب رغم تباعدها الزمني، فالآراء التي أعادت تأسيس قرطاجة إلى القرن الثاني عشر ق.م تقريبا، لا يمكن رفضها لأنها تتحدث عن تأسيس المدينة الاستيطاني، وبداية مجئ الفينيقيين إلى الموقع، وتأسيسها كمحطة ثم كمركز تجاري، ومن ثم كمستوطنة استقر بها التجار الفينيقيون، ومارسوا تجارتهم من خلالها، واحتكوا بالسكان المحليين، وأوت إليها سفنهم، ومنها أقلعت في اتجاه الغرب لمواصله مسيرتها نحو الهدف المنشود، إذ لا يُعقل أن تنطلق السفن الفينيقية هكذا دفعة واحدة حتى تصل مدينة ترشيش في أقصى غرب المتوسط⁵، دون اللجوء إلى محطات تتزود فيها بما يلزمها، وتجدد نشاطها منها، كما أنها شكلت نقطة إراحة لتلك

السفن العائدة من الغرب باتجاه الوطن في الشرق، وبذلك فإن تأسيس المدينة قد يكون قديما جدا، وقدوم الأميرة لهذا الموقع يدل على قدم ذلك المكان ومعرفتهم المسبقة به، إذ لا يُعقل أن تبرز مدينة فجأة هكذا في فترة زمنية قصيرة تكون لها أهمية مدينة قرطاجة، وبذلك يمكن القول أنّ التأسيس الكرونولوجي لهذه المدينة كان في النصف الثاني من الألف الثانية ق.م إن لم يكن قبله.

أما القائلين بالقرن التاسع ق.م فإن ذلك التاريخ ربما يكون صحيحا هو الآخر، إذا ما تمّ اعتماده تاريخا لبروز مدينة قرطاجة كمركز لإمبراطورية أسست حضارة عريقة في منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط، وعاصمة سياسية لدولة قارعت أعتى الإمبراطوريات في المنطقة وهي الإمبراطورية الرومانية، ومن قبلها دويلات المدن الإغريقية في صقلية، ويبدأ هذا التاريخ بانتقال الأميرة عليسة من الشرق الفينيقي إلى شواطئ غرب المتوسط، وتمركزها في تلك المستوطنة، حيث أطلق عليها اسم "قרת- حدشت" أي قرطاجة⁶ ذلك الاسم الذي ربما يكون دليلا على ذلك الاعتقاد، فكلمة قرطاجة في اللغة الفينيقية هي "قרת- حدشت"، وهي تعني في اللغة العربية "القرية الجديدة" أو المدينة الجديدة⁷، وربما العاصمة الجديدة للفينيقين عوضا عن عاصمتهم الأم صور في الشرق، التي أصبحت تتعرض لغزوات إمبراطوريات الشرق منذ القرن الحادي عشر ق.م⁸، حيث فكر الفينيقيون في البحث عن مكان آمن، وبعيدا عن مصدر الخطر لكي ينقلون إليه ممتلكاتهم، وربما هيئاتهم السياسية إذا لزم الأمر، وقد كان غرب المتوسط خيرا مكان لا تصل إليه قوى الشرق، فكان انتقال الأميرة إلى المستوطنة الجديدة التي أخذت شهرتها من ذلك الانتقال، واعتبره كثير من المؤرخين هو تاريخ تأسيس المدينة، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن اعتباره تاريخا استيطانيا، بقدر ما يمكن اعتباره تاريخا سياسيا للمدينة، واعتبارها كعاصمة للوجود الفينيقي في غرب المتوسط، ولنا في التاريخ شواهد كثيرة على ذلك كما حدث عند انتقال العاصمة الأموية إلى مدينة دمشق عام 660م، فقد كانت دمشق قد أسست قبل ذلك بزمان بعيد، لكنها أصبحت حاضرة للعالم الإسلامي في تلك السنة⁹.

اكتتف الفترة التي أعقبت مجئ عليسة إلى السواحل الغربية للبحر المتوسط الكثير من الغموض في من جوانبها المختلفة، خاصة السياسية منها، فقد أخذت الكتابات التاريخية معلوماتها عن مجئ الأميرة إلى المنطقة من الأسطورة التي وردت في بعض المصادر الكلاسيكية مثل ديودورس

الصقلي، وجوستين، تلك المصادر التي تحدثت عن هروب الأميرة من الشرق بعد مقتل زوجها "أشرباص" على يد أخيها الملك "بيجماليون"، ونزولها بجزيرة قبرص مع عدد من أعوانها، ومن ثم واصلت سيرها إلى سواحل المغرب القديم بعد إن اصطحبت معها كاهن المعبد في الجزيرة، وثمانين فتاة ليكن أزواجا لمساعدتها الذين فرّوا معها، حيث نزلت في الموقع الذي أشتهر فيما بعد باسم قرت- حدثت ثم تحول إلى اسم قرطاجة، واشترت قطعة أرض أسست عليها مدينتها، وسط ترحيب من السكان المحليين الذين أملاوا في المتاجرة مع القادمين الجدد وفق ما ورد في المصادر القديمة¹⁰، ونحن هنا لسنا بصدد البحث في كيفية تأسيس المدينة بقدر ما نحاول أن نسلط الضوء على المرحلة الأولى من النظام السياسي الذي عاشته قرطاجة عقب تأسيسها.

إنّ الباحث في التاريخ السياسي لقرطاجة في أعقاب وصول الأميرة إليها يجد نفسه أمام معضلة صمت المصادر التاريخية عن نظام الحكم فيها وعن العلاقات الخارجية لها كدولة مستقلة، فغياب الوثائق القرطاجية يلقي بظلاله على تلك الفترة، ويزيد من غموض تاريخ المدينة، كذلك عدم اكتمال نتائج البحث الأثري، والذي يُعد الدليل الأقوى لتاريخ الشعوب القديمة، أسهم بشكل رئيس في غموض تاريخ المدينة، وبذا يجد الباحث نفسه أمام مصدر يكاد يكون وحيدا يتمثل فيما كتبه المؤرخون الإغريق واللاتين الذين كانت تربط دولهم علاقات غير حسنة بالدولة القرطاجية، كما أن عدم اطلاعهم على دقائق الأمور بها جعلهم يجهلون الكثير عنها، ويوقعهم في مشكلة الإسقاطات السياسية التي حدثت على بعض من الهيئات السياسية في قرطاجة¹¹، كإطلاق صفة الملوكية على القادة العسكريين أحيانا¹²، وعلى القضاة أحيانا أخرى، ثم أصبحت بعد ذلك جزء من تاريخها السياسي ضمن الكتابات التاريخية الحديثة، بحيث تناقضت مع السياق التاريخي للحياة السياسية فيها، وأثارت الكثير من الشكوك حول الطريقة التي حكمت بها قرطاجة خاصة في الفترة الأولى من ظهورها، ومن هنا يجب على الباحث أن يدقق، وأن يمحص، وأن يقارن المعلومات، وأن يستشف منها ما هو خاص بقرطاجة وما يميزها عن غيرها في هذا الجانب.

ملاحم الحكم القرطاجي:

الدستور القرطاجي: تستند معرفتنا بالحياة السياسية القرطاجية في مجملها العام إلى الدستور القرطاجي الذي ذكره المؤرخون القدامى، وعلى رأسهم الفيلسوف أرسطو الذي عدّه من أرقى الدساتير في العالم القديم، بل وفضّله على غيره من الدساتير الأخرى، التي نالت إعجاب كثير من الفلاسفة آنذاك كالدستور الاسبرطي والكريتي¹³.

تعود شهرة الدستور القرطاجي إلى الطريقة التي تمّ بها توزيع السلطات السيادية بين أبناء الشعب متمثلة في هيئاته السياسية، وتحديد صلاحيات ومهام كل منها دون المساس بالأخرى، أو الانتقاص من اختصاصاتها، وذلك بفضل القوة القانونية التي منحها لكل مؤسسة من تلك المؤسسات، فلا إحداها تطغى على الأخرى، أو تفرض هيمنتها عليها، إذ أنّ كلاً منها كان يخضع للأخرى بقوة القانون، ويقع تحت رقابتها في تركيبة عجيبة تضمن سيطرة الكل على الكل، وتكفل حرية الجميع أمام الجميع، وعلى الرغم من مقارنة هذا الدستور بالدساتير الأخرى (الاسبرطي والكريتي)، إلا أن وجه الشبه بينه وبينها لا يكاد يتعدى شكل المؤسسات التي أطلق عليها الفيلسوف اليوناني اسم "الموائد"، وعليه فإن الاختلاف بينهما كان جوهرياً وذلك من حيث التكوين والاختصاصات، إذ نجد أن الطبقة العامة كانت مسحوقة في الدساتير الأخرى في حين يضمن لها الدستور القرطاجي دوراً بارزاً في الحياة السياسية في الدولة من خلال الحد من سلطات الطبقة الأوليغارشية، فقد فرض على القضاة ومجلس الشيوخ العودة إلى مجلس العامة عند الاختلاف والاحتكام له، وألزمهم بتنفيذ أحكامه، فقد وضعت الطبقة الأوليغارشية تحت رقابة هيئة مكونة من مائة شخص تقريبا عُرفت بمحكمة المائة، وهذا العدد من شأنه أن يضمن عدم التآمر بين أعضائها، وكانت طريقة اختيارهم تتم بواسطة الانتخاب وفق معايير محددة قد تنطبق على أفراد مختلفين، وليس عن طريق التعيين الذي قد يفرض لونا من الوراثة مما يضفي عليها صفة الملكية، كما كان يحدث في اسبرطة، وما يؤكد خضوع هذه الهيئات بعضها لبعض هو خضوع القادة العسكريين لرقابة صارمة من قبل أعضاء محكمة المائة، ومحاسبتهم على فشلهم في قيادة الجيوش، وللحد من سيطرتهم على الدولة من خلال تملكهم لأسباب القوة، وتاريخ قرطاجة مليء بمثل تلك الحوادث، مثل الحكم بالنفي على القائد مالخوس عندما هُزم في سردينيا في منتصف القرن السادس ق.م وفقاً للقانون القرطاجي، والحكم بالإعدام على القائد حنون الكبير عام 342 ق.م عندما أُتهم بمحاولة الاستيلاء

على السلطة بالقوة، والحكم بالإعدام أيضا على القائد "بد ملقرت" بعد اتهامه بالخيانة العظمى عام 308 ق.م أثناء مواجهة حملة أجاثوكليس على إفريقيا¹⁴. وعلى الرغم من اتهام الفلاسفة والكتاب الإغريق للدستور القرطاجي بالانحراف نحو الطبقة الأوليغارشية من حيث تولي المناصب، إذ كان يتم بموجبه تعيين القضاة وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء المحكمة من أبناء تلك الطبقة الأوليغارشية دون طبقة العامة¹⁵، غير أنه إذا ما نظرنا إلى كيفية عمل تلك المؤسسات نجد أن لذلك الانحراف ما يبرره، حيث يرى المشرع القرطاجي أن لأبناء الطبقة العامة ما يشغلهم عن إدارة شؤون الدولة بالنظر لتدني مستوى حالتهم المادية، فقد كان الشخص الذي يتم انتخابه لإدارة أي مرفق من مرفق الدولة لا يتقاضى مرتبا، بل كان لزاما عليه إيداع مبلغ من المال في خزينة الدولة لإثبات وضعه المادي من ناحية، ولضمان استقطاع أية مبالغ يتم التلاعب بها من أموال الدولة في عهده، هذا فضلا عن أن الفقراء لا يكونون في راحة تامة تمكنهم من إدارة شؤون الدولة على الوجه المطلوب¹⁶، ناهيك عما قد يقوم به المسؤول إن كان فقيرا من عمليات اختلاس، من هنا نقول أنه ربما جاء انحياز المشرع القرطاجي لانتخاب رؤساء الهيئات وأعضاء المجلس التشريعي من الطبقة الأوليغارشية، ليكون ضمانا لمصلحة الدولة وليس انحيازاً لفئة معينة على حساب الأخرى، ويؤكد ذلك منح الكثير من الصلاحيات المهمة لمجلس العامة وإلزام رؤساء الهيئات بطاعتها وتنفيذها.

لا يُعرف على وجه الدقة متى وُضع الدستور القرطاجي، ولا من هي الشخصية أو الهيئة التي أشرفت على وضعه، وصياغته، حيث لم تحدثنا المصادر التاريخية عن شخصية بعينها قامت بوضع ذلك الدستور، أو الظروف التي ظهرت فيها تلك التشريعات، مثلما حدث في الدساتير الإغريقية*، وربما ذلك عائد لغيب الوثائق القرطاجية التي لا بد وأن تكون قد سجلت العبقورية التي صاغت تلك النظم التي بتت غيرها من نظم العالم القديم، وربما كانت عملا جماعيا قامت به هيئة تشريعية على قدر من الحكمة والحكمة، استمدت بنوده من مصالح واحتياجات القرطاجيين الاقتصادية والسياسية، وربما كان مزيجا من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى المكاني للفينيقيين بين شرق المتوسط وغربه، فاستمد جذوره من الشرق ممثلا في الهيئة الرئاسية، والمجالس الأخرى، مع شيء من الامتيازات الخاصة التي نالها العامة على عكس ما كان حاصلًا في الشرق، حيث فرضت حاجة الأوليغارشية للطبقة العامة من الفينيقيين، كاستيطانهم

في وطن غريب، وبروز عدد من التحديات للالتحام أكثر بهم ومنحهم صلاحيات أوسع جعلت منهم جزءا مهما من المجتمع وبخاصة في القرون الأخيرة من العصر القرطاجي.

أما عن تاريخ نشأة هذا الدستور فإننا لا نكاد نعرف له تاريخا محددًا، ولكن الشيء المؤكد أنه كان في عصر مبكر من تأسيس قرطاجة السياسي، صاحب مجيء عليسة إلى غرب المتوسط، أو بعد ذلك بقليل، حيث نجد الدستور متجزرا ونافذا ومعمولا به عند أول إشارة وصلتنا عنه خلال القرن السادس ق.م، فقد ذكرت المصادر التاريخية أنه خلال منتصف ذلك القرن كان هناك مجلسا لإدارة قرطاجة، وإن لم تشر إلى اسمه، إلا أنه ومن خلال الاطلاع على قراراته من المرجح أن يكون هو الذي عُرف فيما بعد تحت اسم مجلس الشيوخ، أو هيئة محكمة المائة التي كانت موجودة هي الأخرى، فقد صدر قرار بالنفي على قائد عسكري أصدره مجلس أعيان قرطاجة¹⁷، ذلك القائد الذي يعتبر بيده زمام الأمر في المدينة، حيث كان يمتلك القوة، لكنه مع ذلك خاضع لقانون ينفذه مجلس يمثل أعلى سلطة في الدولة كما يتضح، حيث كانت به فقرات تحكم بالنفي على أي قائد عسكري يتهاون في أداء واجبه، وقد استمرت محكمة المائة في ممارسة تلك المهام حتى سقوط قرطاجة ما يعني أنها كانت موجودة بالفعل منذ فترة مبكرة، فالقائد مالخوس بعدما حاصر قرطاجة ودخلها بالقوة أعدم عشرة فقط من أعضاء ذلك المجلس، وهم من اتهمهم بمعاداته، فلا يُستبعد أن يكون هؤلاء هم أعضاء المحكمة المكلفة بإصدار مثل تلك القرارات، ثم عاد وسلم مقاليد الأمور إلى المجلس المذكور¹⁸، وهذا يعني أن الدولة كانت قبل تلك الفترة تُدار من خلال تلك المؤسسات، حيث وجدت احتراما من القائد العسكري بإعادة السلطة إليها بعد إن أقتص من أعداءه.

من هنا ومن خلال ما تقدم نجد أن الدستور القرطاجي كان قديما قدم تأسيس قرطاجة، ذلك الدستور الذي إذا ما تتبعنا جذوره ربما نجد له تأثيرا مباشرا على الدساتير الإغريقية، خاصة الدستور الأثيني الذي أتصف بالديمقراطية، حيث نجد أن المؤسسات الأثينية هي الأقرب للمؤسسات القرطاجية، وأن الدستور القرطاجي كان سابقا للدستور الأثيني، كما أن العلاقات الأثينية والقرطاجية كانت في أزهى حالاتها خلال القرنين السادس والخامس ق.م زمن تطور الدستور الأثيني، ألا يدفعنا هذا إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية قد صاحبت تأسيس قرطاجة وأنها لم تظهر فيها الملكية مطلقا كما يعتقد البعض.

علاقة قرطاجة بالشرق: على الرغم من الاتفاق شبه التام بين المؤرخين على أن الأميرة عليسة جاءت إلى منطقة المغرب القديم هروبا من أخيها في صور استنادا إلى ما ورد في الأسطورة، إلا أننا نجد ما يثير الشك حول هذه الأسطورة من خلال تتبعنا لعلاقة قرطاجة بالشرق في بداية ظهورها على مسرح الأحداث في غرب المتوسط، فقد كانت العلاقات الحسنة هي التي تربط قرطاجة بالمدينة الأم في الشرق، وكانت صور تعتبر أن قرطاجة هي جزء منها، وأن ساكني قرطاجة ما هم إلا أبناء صور، وقد عبر الصوريون عن ذلك صراحة عندما رفضوا طلب الملك الفارسي مساعدتهم في غزو قرطاجة بعد احتلاله مصر عام 525 ق.م، واعتبروا أنفسهم مارقين إذا ما حاربوا آبائهم¹⁹، ومن هنا نشأت المدينة الجديدة في كنف المدينة الأم في الشرق حيث خصتها بكل ما من شأنه أن يساعدها في النمو والازدهار، واحتلال مكانة مرموقة في غرب المتوسط، حتى أُعتبرت لا تعدو أن تكون قاعدة تجارية متقدمة لمدينة صور في الغرب²⁰، فقد أشارت المصادر إلى الإرساليات السنوية التي كانت تُرسل للمشاركة في الاحتفالات الدينية التي كانت تُقام للإله ملكارت في الشرق²¹، وإلى الضرائب التي كانت تُرسل باسم ذلك الإله، ومنها ضريبة عشر المحاصيل وضريبة غنائم الحروب التي كانت تحصل عليها قرطاجة من غزواتها في سردينيا، وصقلية، وأحيانا في البلاد اللوبية²²، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على العلاقة الحسنة إن لم تكن علاقة التبعية التي تربط قرطاجة بالشرق، ويثير الشكوك حول مصداقية ما ورد في المصادر الكلاسيكية عن هروب الأميرة، وأسطورة التأسيس برمتها، ويدعونا إلى مناقشة الأمر من جديد، ونحن ما يعيننا هنا هو الارتباط المباشر بين عملية التأسيس وظروفها بنظام الحكم الذي ظهر في قرطاجة فيما بعد خاصة في المرحلة الأولى من تأسيسها والذي وصفه المؤرخون بالملكية.

ألقت عملية هروب الأميرة بظلالها على كتابات المؤرخين عن نظام الحكم القرطاجي في تلك المرحلة، وأخضعوه لتلك العملية، إذ لا يُعقل أن تفر أخت الملك من أخيها وتبقى تابعة له في إدارتها لإمارة أسستها بنفسها حسب المصادر القديمة، وبذلك لا بد أن تكون هي الأخرى ملكة في مملكتها الجديدة لها كامل الصلاحيات، ومن هنا جاء وصف الأميرة بالملكة، ولكن إذا ما ناقشنا ذلك الأمر من خلال العلاقة التي كانت تربط قرطاجة بالمدينة الأم في الشرق، فإننا نرجح أن الأميرة قد جاءت بناءً على رغبة أخيها، وبتخطيط مسبق من قبل زعماء صور على ما يبدو، حيث لم نعثر على ذكر لأي هيئة

سياسية تساعد الأميرة في إدارة شؤون المدينة الجديدة أو الدولة إن صح التعبير، اللهم إلا الوفد الذي ذكرت بعض المصادر أن الأميرة قد أرسلته لمقابلة الملك اللوبي ولم يتم التأكد من وجوده في الأساس، والذي ربما كان عبارة عن مجموعة من كبار التجار الموجودين في المدينة للإشراف على تجارتهم وإدارة أعمالهم فيها، وهنا لنا أن نتساءل عن كيفية إدارة المدينة سياسياً، فهل كانت الأميرة تدير المدينة لوحدها؟ أم أن لها معاونين؟ وكيف لم تذكر لنا المصادر أحد منهم؟ ثم ما هي أهم الهيئات التي كانت إلى جانب الملكة؟ إذ ليس من المعقول أن يدير فرد مدينة بحالها فما بالك بأمراة.

ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن ذلك الانتقال إنما جاء بعد الضغوطات المتكررة التي تعرض لها الوطن الأم في الشرق²³، ولذلك رأى ساسة صور ورجال أعمالها أن خير وسيلة للمحافظة على أموالهم هو الانتقال بها إلى الغرب، حيث لا يستطيع الأعداء الوصول إليه، فضلاً عن قربها من مصادر الثروة الجديدة التي أصبحت محط اهتمامهم الأول، فكان إرسال الأميرة وحاشيتها إلى الغرب والاستقرار في إحدى المستوطنات الفينيقية تُدار شؤونها من الشرق بواسطة تلك الجماعة، وبذلك لم تظهر لنا أي من المؤسسات السياسية التي يمكن أن تدل على وجود كيان مستقل، إذ لا يُعقل أن تكون هناك دولة يُذكر ملكها الأول ولا تتم إشارة ولو بسيطة عن مجلس يساعده في إدارة شؤون تلك الدولة ولا عن مؤسسات تُدار بواسطتها تلك الدولة، هذا فضلاً عن الصمت النهائي عن أعقب الملكة عليسة في حكم قرطاجة عقب وفاتها والتي يبدو أنها كانت في فترة مبكرة من عمر التأسيس حسب ما ذكره المؤرخون، فقد جاء انتحار عليسة بعد أن تقدم لها الملك اللوبي طالبا يدها للزواج، ومهددا إياها بالحرب في حال رفض طلبه²⁴، وهذا يعني أنها لا زالت في مقتبل العمر، وهنا تتوقف المصادر عن ورث عليسة في حكم قرطاجة، ومن المرجح أنها لم تكن ملكة بالمعنى الحقيقي ولكن الكتاب الإغريق ومن بعدهم اللاتين قد منحوها هذه الصفة لأنها ابنة ملك وأخت الملك، أما إذا ما نظرنا إلى الدعم الذي كانت تقدمه صور إلى المدينة الجديدة فإن ذلك يزيل كثيراً من اللبس الذي يلف علاقة المدينتين، ومن ثم يبين لنا ولو قليلاً كيف كانت تُدار قرطاجة ونوع نظامها السياسي في بداية نشأتها*.

وبالنسبة لمدينة صور لم تبخل عن أبنتها في الغرب إن جاز هذا التعبير بشيء فقد منحتها كل ما من شأنه أن يجعلها، بديلاً عنها في الغرب، فقد أمدتها بالأموال والرجال الساسة منهم والحرفيين، وأمدتها بالسفن اللازمة

لتجارتها، والتي تحولت بعد ذلك إلى نواة لأسطولها العسكري²⁵، وفي الواقع أن خلال الفترة التي أعقبت تأسيس قرطاجة حتى القرن السادس ق.م تقريبا لم يكن هناك ذكر لقرطاجة إلا في إطار مركز متقدم في غرب المتوسط تدير منه صور تجارتها في المنطقة²⁶، هذا فضلا عن أنه لم ترد لنا إشارة واحدة تدل على وجود أي عداة بين المدينتين، أو حتى منافسة تجارية بينهما، بل على العكس تماما فقد كانت صور لها اليد الطولى في تجارة الفينيقيين في غرب المتوسط حتى انهارت نتيجة سيطرة إمبراطوريات الشرق عليها في أكثر من مرة، وهنا تحولت قرطاجة إلى مأوى للصوريين عند فرارهم من أخطار الشرق، فقد أرسلت أطفالها ونساءها إلى قرطاجة عندما تعرضت للحصار من قبل الاسكندر المقدوني في القرن الرابع ق.م²⁷، من هنا ومن خلال ما تقدم يتضح لنا جليا أن قرطاجة كانت تابعة لمدينة صور تبعية تامة، تدار من خلال مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الذين يتلقون تعليماتهم من المدينة الأم في الشرق ولم يظهر فيها أي لون من ألوان النظام المستقل، وأن الملكية لا وجود لها في قرطاجة، بيد أن الكثير من المؤرخين المحدثين ظلوا أسرى أسطورة التأسيس، وبعض الألقاب والمصطلحات التي أسقطتها المصادر الإغريقية والرومانية على النظام السياسي في قرطاجة انطلاقا مما كان يدور في بلدانهم.

لم تكن العلاقة التي كانت تربط قرطاجة بمدينة صور والتي تحدث عنها أولئك الذين قالوا بهروب عليسة وتأسيسها المدينة علاقة سيئة، فقد كانت المدينة الإفريقية ترسل عشر الغنائم التي كانت تحصل عليها أثناء الغزوات والحروب إلى الشرق ما يعني التبعية المباشرة للمدينة الأم، خاصة إذا ما عرفنا أن إرسال عشر الغنائم من قبل المدن التابعة كان تقليدا متبعاً في الشرق²⁸، كما أنها كانت ترسل السفارات السنوية للمشاركة في الاحتفالات الدينية للإله ملكارت، وفي ذلك أيضا تأكيد على الارتباط التام بالوطن الأم، إذ كان من الممكن إقامة تلك الاحتفالات في غرب المتوسط باستقلالية تامة، حتى وإن كان المعبود واحد فكل مدينة احتفالاتها الخاصة، ولنا حجة في ذلك الارتباط أن "كرتالو" ابن القائد العسكري القرطاجي "مالخوس" رفض تنفيذ أوامر والده بالحضور إليه، قبل إكمال سفارته التي أرسل بها إلى الشرق²⁹، وهذا يعني تغليب الولاء للوطن على إطاعة أوامر والده، كما أننا لم نعثر على أسماء وزراء أو قضاة أو مسئولين في قرطاجة قبل منتصف القرن السادس قبل الميلاد، وبذلك ظلت الإدارة السياسية يحوطها الكثير من الغموض قبل نهاية ذلك القرن، وظهور الأسرة الماجونية، وحتى المجالس

التي يبدو أن ظهورها قد سبق تلك الفترة كان ظهورا محتشما لا يكاد يُذكر، الأمر الذي يجعلنا نرجح أن ذلك المجلس الذي تم الإشارة إليه عند هزيمة القائد مالخوس، لا يعدو أن يكون مجرد هيئة تنوب عن السلطة السياسية في صور، حيث لم نعثر على إشارات مماثلة لهيئات أخرى مساعدة لذلك المجلس كالشفطم مثلا، ومع ذلك فإن وجود مثل هذا المجلس يؤكد عدم وجود الملكية، فقد وردت بعض الإشارات على أن معظم الأحكام والقرارات المهمة في المدينة كانت تصدر عن ذلك المجلس، كما ينص الدستور القرطاجي، ونحن هنا نستنتج من ذلك الحكم بأن هناك مجلسا يدير شئون المدينة في تلك الفترة وهو أعلى سلطة من القائد مالخوس حيث أصدر حكما ضده بالنفي رغم توسلات القائد العسكري وطلبه العفو³⁰، ولا ندري هنا إن كان المجلس المذكور يدير المدينة نيابة عن صور أم أن له استقلالية الإدارة، ولكن المرجح أنه كان يتلقى أوامره من الشرق بالنظر لعدم وجود ذكر لملك في تلك الفترة، وكذلك تمرد القائد على أوامر المجلس، وحصاره المدينة، والقبض على عشرة من أعضائه، وإعدامهم، كما أننا نجده بعد ذلك يعيد السلطة إلى المجلس³¹، فهل يُعقل أن يتنازل عن حقه الملكي إذا كان ملكا بالفعل؟ ومن هذا المنطلق لا يمكن أن نعتبر أن مالخوس هذا كان ملكا، وإنما كان قائدا عسكريا لا أكثر، ولكن علينا أن نسأل هنا من أين جاءت هذه الصفة؟ وكيف وُصف القادة القرطاجيون بالملوك؟

وعلى أية حال يرى كثير من المؤرخين أن نظام الحكم في قرطاجة قد مرّ بثلاث مراحل كانت أولها مرحلة الملكية³²، بينما يرى آخرون أنها مرت بمرحلتين رئيسيتين، سيطر في الأولى نظام الحكم الملكي، أستمر طيلة ثلاثة قرون من الزمان تقريبا إذ بدأ بتأسيس قرطاجة فكانت الأميرة عليسة أول ملكة لها وينتهي بنهاية القرن السادس ق.م، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة العصر الجمهوري، أو ما يُعرف بالعصر الديمقراطي في قرطاجة، حيث ظهرت الهيئات السياسية المتعددة، التي تبدأ ببداية القرن الخامس ق.م، حيث برزت قرطاجة كدولة مستقلة³³، وظهر فيه دستورها المميز الذي عُدّ من أرقى الدساتير في العالم في ذلك الزمان حسب وصف الفيلسوف اليوناني "أرسطو"³⁴، وإن كان البعض يتحدث عن الملكية الماجونية التي تطلت تلك الفترة إلا أنها أقرب إلى النظام الجمهوري منها إلى النظام الملكي، فهل مرت قرطاجة بمرحلة الملكية؟

الملكية في قرطاجة: لم يستطع الباحثون المحدثون التخلص من الاعتقاد السائد بأن نظام الحكم في قرطاجة كان ملكيا في بداية أمره، على الرغم من

عدم إثبات ذلك تاريخيا ولا أثريا، مع محاولة البعض التعرض لهذا الأمر ونفيه، وعلى رأسهم أستفان جزيل، الذي تناول عددا من المعطيات التي من شأنها نفي ذلك الاعتقاد، حيث يتحدث عن أن أغلب من أُطلق عليهم لقب ملوك في قرطاجة كان يتم انتخابهم، ولم يصلوا إلى هذه الرتبة عن طريق الوراثة التي تعتبر شرطا أساسيا من شروط الملكية، أو عن طريق النسل³⁵، ولكن يا ترى لماذا أصر عدد من الباحثين على وصف تلك المرحلة بالملكية رغم عدم وجود الدليل، ورغم محاولة البعض رفض هذا الوصف كما ذكرنا؟ وهنا نقول ربما كانت المصطلحات التي استخدمها كتاب المصادر الكلاسيكية عاملا رئيسا في ترسيخ هذا الاعتقاد، حيث لُقبت الأميرة عليسة بالملكة، وأُطلقت هذه الصفة على القادة العسكريين والزعماء الذين جاءوا على رأس السلطة حتى نهاية القرن الخامس ق.م، أي بنهاية الأسرة الماجونية على الرغم من عدم إثبات هذا الشيء بشكل قاطع، وبذلك صُنفت هذه المرحلة كمرحلة ملكية حتى ظهرت مؤسسات الدولة على خارطتها السياسية، وأصبح دورها واضحا وجليا في إدارة شؤونها، وأصبحت قراراتها نافذة، وبدأت تختفي أدوار الزعامات الفردية التي من شأنها إضفاء صفة الملكية على نظام الحكم فيها، ومن هنا وضع المؤرخون ترتيبا تاريخيا حددوا له تواريخ زمنية اعتبروا فيه أن نظام الحكم في قرطاجة كان ملكيا في مرحلته الأولى.

المجال الملكي: ينحصر اللقب الملكي حسب ما ورد في المصادر الكلاسيكية في النظام السياسي القرطاجي في وظيفتين تقعان على قمة الهرم السياسي في الدولة وهما:

- **القادة العسكريون:** أطلق الكتاب الإغريق صفة ملك على القادة العسكريين الذين وردت أسماؤهم على رأس الجيوش القرطاجية، وكان أول قائد أُطلقت عليه هذه الصفة هو القائد مالخوس، بل يُعتبر أول شخصية بارزة تصل إلينا أخباره بعد الأميرة عليسة على الإطلاق، وفي واقع الأمر أن هذا القائد لم يتبوأ مركزا سياسيا في الدولة حسب ما وردنا، عدا أنه كان قائدا عسكريا قاد الجيوش القرطاجية في عديد المعارك في صقلية وسردينيا³⁶، بعد أن أصبحت قرطاجة في حاجة لتلك الجيوش لحماية تجارتها ومناطق نفوذها في غرب المتوسط، ومع هذا فقد أطلق عليه الكتاب الأقدمون الصفة الملكية (Basileis بازيلوس) وكان هذا اللقب يعني في اللغة الإغريقية ملك³⁷، أما المصادر اللاتينية فقد درجت على منوال المصادر الإغريقية مع اختلاف اللفظ والاتحاد في المعنى حيث استخدمت كلمة "rex ريكس" التي تعني بدورها الملك³⁸، ونجد أن هذه الصفة قد لازمت القادة العسكريين من الأسرة

الماجونية، وأعتبر كثير من المؤرخين أن الأسرة الماجونية قد جمعت بين يديها السلطة السياسية والعسكرية في ثوب الملكية، ولكن وعند استقرارنا لمسيرة هؤلاء القادة وطريقة وصولهم إلى تلك المراتب، وبعض الألقاب التي أطلقها عليهم عدد من الكتاب اللاتينيين، وكذلك بعض النقائش البونية التي تعرضت لوظيفة القائد العسكري في الجيش القرطاجي نجد أن فيها ما ينفي صفة الملكية عنهم من حيث الاختصاص، فنجد أن أولئك القادة لم تكن لهم مطلق الصلاحيات في القيادة الإستراتيجية لتلك الجيوش، إذ لم يكن بأيديهم قرار إعلان الحرب والسلم، وهذا من صميم اختصاصات الملكية، يُضاف إلى ذلك أن تولي قيادتهم للجيوش كان يتم من خلال الانتخاب وليس الوراثة، كما أننا نجد أن صفة الدكتاتور وإمبراطور قد أطلقها الكتاب اللاتينيين على بعض القادة الماجونيين أمثال القائد ماجون، وأبنة أزر بعل³⁹، هذا فضلا عن أن هؤلاء القادة كانوا معرضين للرقابة والمحاسبة، وتوقيع العقوبات عليهم إذا ما فشلوا في مهامهم العسكرية أو قصروا في أداء واجباتهم من قبل المجالس السياسية، خاصة من قبل محكمة المائة التي يرى كثير من المؤرخين أنها أُنشئت بالدرجة الأولى لمحاسبة القادة العسكريين التي أصدرت أحكاما عديدة بحقهم تارة بالنفي، وبالإعدام تارة أخرى مثلما حدث مع أبو ميلكار أثناء حملة أجاثوكليس على قرطاجة⁴⁰.

إن صفة الملكية التي أُطلقت على بعض القادة القرطاجيين إنما كان مصدرها مجرد إسقاط من قبل الكتاب الإغريق الذين كان ملوكهم يقودون الجيوش وفق التقليد المتبع لديهم، ومن حيث أنهم لا يعرفون غير ذلك فقد أسقطوا هذا المفهوم على غيرهم من الشعوب الأخرى، فوصفوا كل قائد عسكري بأنه ملك (بازيليوس)، ومع أن بعض المصادر التاريخية تشير إلى أن الأسرة الماجونية قد تولت الحكم في قرطاجة طيلة ثلاثة أجيال ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس ق.م، إلا أن هؤلاء لم يكونوا ملوكا، وربما كانوا قضاة وقادة جيوش يتم انتخابهم وفق المعمول به في الدستور القرطاجي، فكان أن يتكرر انتخابهم في كل مرة بفضل ما قدموه للمجتمع القرطاجي في المجال العسكري، ومن توسيع لسلطة الدولة، فجاء انتخابهم على رأس السلطة الممثلة في الهيئات السياسية التي ظهرت في قرطاجة على عهدهم، والتي انتفى معها وجود الملكية، كما أن استخدام هذا اللقب وإطلاقه على ضباط الأسرة الماجونية عقب القرن الخامس ق.م يؤيد نفي وجود النظام الملكي في قرطاجة، حيث كانت الهيئات السياسية المتمثلة في القاضيان ومجلسي الشيوخ والعامّة، ومحكمة المائة وأربعة متجذرة في قرطاجة

وتمارس صلاحياتها بكل قوة، وتفرض رقابتها على قادة الجيوش الذين أُطلقت عليهم صفة الملكية، فيذكر جزييل أن عملكار كان ملكا عندما قاد الحملة على صقلية عام 480 ق.م.⁴¹، ولا ندري ما هو المعيار الذي أخذه جزييل حتى أطلق عليه هذا اللقب.

إذا من خلال هذا التتبع لأوضاع القادة العسكريين في النظام السياسي القرطاجي لا يمكننا القبول بفرضية الملكية التي تستند إلى تلك المسميات التي وردت في الكتابات الكلاسيكية، وإنما لا تعدو كونها إسقاطات سياسية، أجراها أولئك الكتاب بالنظر لأن في النظام الإغريقي كانت قيادة الجيوش من مهام الملك في الدساتير التي تمت مقارنة الدستور القرطاجي بها.

الشفطم "القضاة": تمثل وظيفة الشفطم قمة الهرم السياسي في الدولة القرطاجية، وهو ما حدا بالفلاسفة اليونان إلى إسقاط صفة الملكية على هذه الوظيفة، ثم مقارنة بوظيفة القناصل في روما، ولكن ما يعيننا هنا هو مقارنة الملكية في بلاد الإغريق، وهو ما يثبت لنا أو ينفي مرحلة الملكية في قرطاج.

إن المتتبع لهذه الوظيفة السياسية من حيث شروط توليها والمهام المناطة بها يجد نفسه أمام تناقض المصادر التي وصفت نظام الشفطم بالملكية، حيث لم نجد دليلا قاطعا يحدد لنا أن من تولى هذه الوظيفة كان شخصا واحدا أو شخصين أو ثلاثة أو أكثر إلا ما ورد في إطار مقارنة نظام الحكم القرطاجي بالأنظمة الإغريقية، حين يقارنهم أرسطو بالملكين في اسبرطة⁴²، ومع ذلك فإن أرسطو لم يحدد عددهم بملكين وإنما يذكرهم بصيغة الجمع، وكذلك يذكرهم بوليبي بصيغة الجمع هو الآخر (ملوك)⁴³، هذا فضلا عن أن الشفطم قد ورد ذكرهم على أنهم كانوا هيئة في عهد الحروب البونية ضد الرومان⁴⁴، وهذا يعني أن كلمة شفطم (قاض) لا يمكن مقارنة بالملكين في اسبرطة، أما ما ورد في بعض الكتابات التي تقارنهم بالقناصل في روما فإننا نرى أنه لا يعدو أن يكون إسقاط سياسي من قبل الكتاب الإغريق واللاتين يحتاج إلى دليل إثبات، وربما تكون أقرب إلى مجلس رئاسي منه إلى أي شيء آخر، كما أن القضاة (الشفطم) في قرطاج كانوا يتولون هذه الوظيفة عن طريق الانتخاب وليس عن طريق الوراثة من خلال الأسرة المالكة، وأن الكفاءة كانت تلعب دورها في تولي الوظيفة⁴⁵، وبذلك لا تكون حكرا على أسرة بعينها مما ينفي عنها صفة الملكية، ولا يُعد انتخاب الشخص عدة مرات متتالية كما حدث في الأسرة الماجونية دليلا على انحسار الحكم في تلك الأسرة، فعند ظهور شخصية تتوفر فيها صفات القيادة سواء السياسية أم

العسكرية يتم انتخابها، وإزاحة الشخصية الأولى كما حدث في نهاية القرن الرابع ق.م عند إزاحة الماجونيين وبروز آل برقة محلهم، أما عن المهام المنوطة بمتولي تلك الوظيفة فأنا نجد ما أبعد ما تكون عن الملكية، فعلى الرغم من أن من مهامها دعوة مجلسي الشيوخ والعامّة للانعقاد ورئاستهما، وإدارة الجلسات، وأحيانا قيادة الجيوش إلا أنها لم تكن لها سلطات عليها إلا بشكل شرفي، فقد كان في أحيان كثيرة يقع الخلاف بين القضاة وأعضاء مجلس الشيوخ، وفي هذه الحال ليس لهم سلطة سياسية على المجلس مما يحتم عليهم اللجوء إلى مجلس الشعب الذي تكون له الكلمة الفصل في الخلاف الحاصل، ويكون حكمه ملزما للطرفين⁴⁶، فهل يكون للشعب سلطة على الملك؟ وأي ملكية هذه؟، هذا فضلا عن أننا نجد وظيفة الشفطم (القضاة) قد تداولت في معظم المدن الفينيقية في غرب المتوسط، كما في ليدا وقادش، فهل هذا يعني أن كل المدن الفينيقية في المنطقة كانت ممالك تابعة لمملكة قرطاجة؟ من هنا يتضح لنا إن هذه الرتبة لا تعدو أن تكون وظيفة في السلم السياسي الفينيقي في غرب المتوسط ولا علاقة لها بالملكية في تقديرنا.

إن الاختلاف والتضارب الذي نجده بين ما ورد في المصادر الكلاسيكية نفسها من خلال تحديد مهام تلك الهيئات التي أضفت من خلالها تلك المصادر صفة الملكية على المرحلة الأولى من الحياة السياسية لقرطاجة، يجد الباحث في هذا المجال صعوبة في الوصول إلى صيغة واضحة لنظام الحكم القرطاجي في تلك المرحلة، على عكس المرحلة الثانية التي تجسدت فيها الديمقراطية بأجلى معانيها في ظل دستور شهد له الأعداء قبل الأصدقاء، ذلك النظام الذي أطراه المؤرخون القدامى، خاصة وأن المصادر الكلاسيكية المصدر الرئيس للمعلومات المباشرة عن قرطاجة لم تبين بشكل واضح معالم الحياة السياسية فيها، بل اكتفت بإطلاق صفة الملكية على تلك المرحلة، دون أن تبين معالمها ولا كيفيتها، ولم يرد لنا ذكر لأسماء الملوك الذين حكموا فيها، ومعاونيهم، وتسلسلهم الزمني، وأهم أعمالهم، حتى منتصف القرن السادس ق.م.

من هنا وبعد استعراضنا للمرحلة الأولى من تأسيس قرطاجة والتي تنحصر في الفترة الممتدة من القرن التاسع ق.م، وحتى منتصف القرن السادس ق.م، ومن خلال تتبعنا لعلاقتها بالمدينة الأم في الشرق، وتبعنا للهيئات السياسية التي أدارت المستوطنة الصورية في غرب المتوسط، والألقاب التي أوردها الكتاب الإغريق ومن بعدهم اللاتين على رأس الهرم السياسي في المدينة، وصلاحيات تلك الشخصيات، يتضح لنا أنه خلال تلك

الفترة لم تكن هناك هيئات سياسية بالمعنى الذي يكمننا من خلاله أن نتحدث عن نظام سياسي واضح المعالم بالمدينة، له طابعه المميز الذي يحدد معالمه ونوعه إن كان ملكيا أو غير ذلك، حيث أننا لم نجد سوى كتابات وألقاب استخدمها كتاب المصادر الكلاسيكية استمدوها من أنظمتهم التي كانت سائدة في بلدانهم وأسقطوها على الواقع القرطاجي فأصبغوا صفة الملكية على نظام الحكم فيها خلال الفترة الأولى من تأسيسها، وفي تقديرنا أن نظام الحكم فيها خلال الفترة السابقة للقرن السادس ق.م، لم يكن سوى مجموعة من ذوي المصالح التجارية في المدينة والذين يستمدون شرعيتهم من مصالحهم الاقتصادية ويتلقون أوامرهم من الشرق في بادئ الأمر ثم لم يلبثوا أن تحولوا إلى جهاز سياسي لإدارة المدينة بعد أن فقدت صور قوتها في الشرق، وأن الدستور القرطاجي كان عبارة عن مجموعة من الضوابط لحفظ مصالح أولئك التجار وتطورت وفق الظروف الجديدة، ثم أصبحت أساسا لدستور دائم أملتته المصالح المشتركة لفئات الشعب القرطاجي في غرب المتوسط، ويؤكد ذلك الأهمية التي اكتسبها مجلس العامة في الحياة السياسية، عندما أصبحت الحاجة ماسة إليه لدعم الطبقة الأوليغارشية في حربها ضد الإغريق والرومان، وبذا لا يمكننا القبول بأنها قد مرت بمرحلة الملكية في الفترة التي أعقبت تأسيسها.

الخاتمة: مما تقدم ومن خلال استعراض تأسيس قرطاجة والفترة التي أسست فيها وأهم الآراء التي وردت في ذلك اتضح أن قرطاجة لم تكن سوى مستعمرة فينيقية أُسست في غرب المتوسط كباقي المستوطنات الأخرى، لكنها تمتعت بأهمية خاصة لدى فينيقيي الشرق، لجملة من العوامل، فحازت على رعاية خاصة من قبل صور زعيمة الفينيقيين في ذلك الوقت، فمنحتها كل الرعاية، وزودتها بكل ما تحتاج إليه، وانتقلت لها معظم الكوادر السياسية في صور بعد إن تعرضت لضغط إمبراطوريات الشرق، وهذا ما لوحظ من خلال استعراض العلاقة بين قرطاجة وصور في بداية التأسيس، والتي فندت محتوى الأسطورة القائل بهروب الأميرة عليسة، وتأسيسها مملكة خاصة بها، ثم تناول الباحث ملامح الحكم القرطاجي في مرحلته الأولى مستعرضا بشكل سريع مزايا الدستور القرطاجي كما تمّ التعرض للمعطيات التي استندت عليها كتابات المؤرخين في اعتبار أن قرطاجة قد مرت بمرحلة الملكية في بداية تأسيسها، وتعرضت الورقة لأهم المجالات التي برزت فيها الملكية وأسباب بروزها، وأهم التناقضات التي وردت في المصادر الكلاسيكية والتي حاول الباحث من خلالها إثبات عدم وجود الملكية بقرطاجة، كما تمّ الاستدلال

ببعض الاستشهادات من الدستور القرطاجي التي تبرهن على عدم وجود الملكية فيها، وتستظل هذه الورقة مساهمة متواضعة في إبراز خفايا التاريخ القرطاجي الذي لا زال يكتب من معين غربي، راجين من الله التوفيق والسداد.

الهوامش:

- 1- رشيد الناضوري، المغرب الكبير، ج1، العصور القديمة (أسسها التاريخية والحضارية والسياسية)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص169.
- 2- ب.ه، وارمنجتون، العصر القرطاجي، تاريخ إفريقيا العام، ت: عبدالرحيم مصطفى وآخرون، مج2، حضارات إفريقيا القديمة، 1985، ص 453.
- 3- Appian's history of Rome : The punic wars , 1 .5.
- أحمد الفرجاوي، بحث حول العلاقات بين الشرق الفينيقي وقرطاجة، المعهد الوطني للتراث، تونس، 1993م، ص11.
- 4- S, Moscati, "Colonization of The Mediterranean", in Moscati, The Phoenicians I.B,Tauris Publisher, London. New York .2001. p98.
- 5- شارل أندريه جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ت: طلعت أباضة وعبد المنعم ماجد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر 1986، ص85.
- 6- B.H, Warmington, Carthage, Robert Hal , company publisher, second edition. 1969, p 26.
- 7 - Ibid, p 42.
- 8- ج.ل، ميرز، الأثوريون والقرطاجيون (أصلهم وتكاثرهم)، تاريخ العالم، مج2، ت: إدارة الترجمة والمعارف العمومية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت، ص495.
- 9- مفتاح محمد سعد البركي، الصراع القرطاجي الإغريقي من القرن السادس حتى منتصف القرن الثالث ق.م وأثره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في قرطاجة، مجلس الثقافة العام، سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 2008، ص71.
- 10- Justin , 18. 5 . 10.
- 11- الشاذلي أبورونية- محمد الطاهر، قرطاجة البونية" تاريخ حضارة" مركز النشر الجامعي، تونس، 1999، ص 170.
- 12-Lancel, carthage, Ceres, Tunisi, 1992, p158. S.
- 13- أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية "الأونيسكو"، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية: الأب أوغسطين بربارة البوليسي، بيروت 1957، ص101
- 14- عبد اللطيف الركيك، الحضارة القرطاجية بين المحلي والمستورد، أطروحة دكتوراه لم تنشر، جامعة محمد الخامس، 2007م، ص387.
- 15- أرسطو، المصدر السابق، ص103. ---- 16- المصدر نفسه.
- * مثل المشرع (ليكرجوس) في أسبرطة، والمشرع دراكون وسولون في أثينا على سبيل المثال، للمزي أنظر، سيد أحمد الناصري، تاريخ الإغريق وحضارتهم.
- 17-B.H.Warmington op .cit. p45.
- 18 - Justin , xviii , 7. 17.
- 19 - Herodots, III . 19.
- 20- أحمد الفرجاوي، المرجع السابق، ص28.
- 21-justin, 18 . 7. 7.
- 22- مفتاح محمد سعد البركي، المرجع السابق، ص80.
- 23- محمد حسين فنطر، الحرف والصورة في عالم قرطاج، أليف- منشورات البحر الأبيض المتوسط، مركز النشر الجامعي، 1999م، ص19.
- 24-Justin, xviii,6
- * للمزيد أنظر: أحمد الفرجاوي، بحث حول العلاقات بين الشرق الفينيقي وقرطاجة، المرجع السابق.

- 25- M.Rollin, The ancient history of The Egyptians, Cartgaginians, Assyrians, Babylonians, Medes and Persins, Grecians and Macedonians, Tranzlated from The French, Vol.1, The sixteenth Edition, London,1823. P 101.
- 26 - G.picard and Colette Charles, Daialy life in cathage at the Time of Hannibal, Tranzlated from the Frinsh by:A.M foster, Rusk in house George Allen and union L.T.D, London,1961. P167.
- 27- أحمد الفرجاوي، المرجع السابق، ص130.
- 28 - G.M.A.Rawlinson,Phoenicia,T. Fisher unmin Pater noster, Square, New York,G.P,Putnam's sons,1853,P90-95.
- 29- اصطفان اكصيل، تاريخ شمال أفريقيا القديم، ت: محمد التازي سعود، ج2، الدولة القرطاجية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط2007م، ص137.
- 30- Justin, Book xviii,7.
- 31- أصطفان أكصيل المرجع السابق، ج2، ص137.
- 32- محمد بيومي مهران، المدن الفينيقية، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م، ص.294
- 33- أحمد عبد الله الهادي، الحياة السياسية للفينيقيين في شمال إفريقيا، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة قارونس، 1997م ص53.
- 34- أرسطو، المصدر السابق، ص.101
- 35- أصطفان أكصيل، المرجع السابق، ج2، ص ص 136-142.
- 36- Justin , 28 ,2,3 .
- 37- الشاذلي أبورونية-محمد الطاهر، المرجع السابق، ص169.
- 38- المرجع نفسه، ص171.
- 39- المرجع نفسه، ص173.
- 40-Diodours Book 20 , 44 ,6.
- 41- المرجع نفسه، ص.138
- 42- أرسطو، المصدر السابق، ص102.
- 43-Polybe , Histoires ,vi ,45 ,5.
- 44- أصطفان أكصيل، المرجع السابق، ج2، ص143.
- 45- المرجع نفسه، ص.144
- 46-اصطفان اكصيل، المرجع السابق، ص166.